تحوّلات المدينة في الخليج

حسن مدن

شاركتُ في الأسبوع الماضي، عن بُعد، بالتعقيب على بحثٍ قدّمه الباحث علي عبد الرؤوف، في سيمنار نظمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة، ناقش موضوع المدينة الخليجية الحديثة، وجاء بحث عبد الرؤوف تحت عنوان «نموذج جديد في التحضّر الناشئ في مُدن الخليج». بدأ الباحث ورقته من ملاحظة أنّه ما من مدينة تعرّضت للنقد من أساتذة ونقّاد العمارة والعمران كما تعرّضت المدينة في الخليج، من زاوية فقدها لهويتها «وطمسها ثقافتها وتغريب عماراتها وعمرانها، وسطحية تخطيطها وبلاستيكية تكوينها البصري المصطنع».

لعلّ الغاية من هذا القول رغبةُ الباحث بلفت النظر إلى أنّ نقّاد صورة المدن الخليجية الحالية، لا يلتفتون إلى الجانب الآخر من الصورة، حيث أوجه التحديث والتطوّر في البنى التحتية والخدمات المتطوّرة التي تقدّمها البلدان، التي تقع فيها هذه المدن، لمواطنيها والمقيمين فيها، وفيما يقوله نقّاد صورة مدينتنا الخليجية الحديثة أوجه وجاهة لا يمكن إغفالها، ولكنّي أوافق الباحث على أحادية هذا النقد، ومع إقرارنا بأنّه لولا الثروة الآتية من عائدات النفط والغاز لما أمكن لبلدان الخليج أن تبلغ ما بلغته من أوجه تطوّر عمراني، لكن علينا تذكّر أنّ بلدان الخليج ليست الوحيدة المُصنّفة في خانة البلدان النفطية عربياً، فهناك دول عربية نفطية أخرى بينها العراق وليبيا وغيرهما، وللمقارنة علينا ملاحظة ما آلت إليه الأوضاع في تلك البلدان، من دون أن نغفل الفروقات الناجمة عن عوامل أخرى مُهمّة بينها حجم التركيبة السكانية الصغيرة في بلدان الخليج، قياساً إلى ما هي عليه في سواها من بلدان عربية نفطية أخرى.

ربّما يتعين القول إنّ بعض النظرة السلبية لمدن الخليج، اليوم، آت من التنميط القائم لصورة الخليج عامة، والذي ينزلق أصحابه إلى اعتقاد أنّه لا تاريخ لبلدان وشعوب هذه المنطقة سابق لاكتشاف النفط فيها، وفي هذا الكثير من الإجحاف.

يصحّ على المدينة الخليجية، اليوم، ما يصحّ على مدن أخرى في بلدان مختلفة، من خضوعها لآليات العولمة، بما في ذلك في مجال العمارة، وحسب الباحث سليمان خلف «لا يمكن تفسير ظاهرة المدن الواسعة بتخطيطها وأشكال التحضّر العمراني فيها، بمعزل عن ديناميات التراكم الرأسمالي المرن الذي تتصف به اليوم الرأسمالية المتأخرة»، بما في ذلك انسيابيات العمالة الوافدة، وتأثيرات الإعلام العالمي الجديد، والخدمات الحديثة التي بات العالم الرقمي الحديث يُيسرها، وطبيعي أن ينجم عن ذلك أشكال من الغربة عن الخصوصية الثقافية والمجتمعية المحلّية، خاصة مع النسبة المنخفضة لمواطني بلدان الخليج إزاء العدد الهائل للمقيمين من الجنسيات المختلفة، للدرجة التي تبدو فيها مناطق سكن المواطنين، أشبه بالغيتوهات أمام غلبة الطابع الكوزموبوليتي على مدن الخليج.

وقد أشرتُ في مداخلتي في السيمنار، المشار إليه، إلى أنّ المدينة الخليجية، من حيث هي الجسم العمراني والسكاني الأساسي لدول الخليج، ما زالت تبدو غير مكتملة، وفي طور النمو والتوسّع، وهذه الملاحظة يمكن تعميمها، فهي في العمق الاجتماعي ليست أقلّ بروزاً، بل إنّها هنا بالذات أكثر حدّةً وأبلغ في النتائج، وأشرنا، غير مرّة، إلى أنّ ذلك يظهر، أشدّ ما يظهر، في الازدواجية العميقة للقيم وأنساق الثقافة ومظاهر الوعي الاجتماعي، فمن جهة تخترق مظاهر العولمة ثقافياً وعمرانياً البنى والمظاهر التقليدية في مجتمعاتنا، وتنشأ مدن حديثة تُضاهي المدن الأميركية أو الأوروبية، لكن خلف هذه المظاهر الجذابة والأنيقة تختفي مظاهر الكسل والركود في أشكال الوعي، ورغم أنّ التكنولوجيا الحديثة إذ تدخل مجتمعاً ما فإنّها لا تفعل ذلك بصورة محايدة، إنّما هي تحمل معها مؤثّرات مهمّة تمسّ الوعي، لكنّ «الوعي»، الذي ينشأ عندنا بحكم ذلك، هو وعي مُشوّه لأنّه يريد التشبّه بمظاهر الحياة الحديثة، ويزعم في الوقت نفسه تمسّكه بمنظومة القيم الموروثة.

ليس هذا النوع من التأرجح بين التحديث والتقليد حالة خاصة بمجتمعات الخليج، غير أنّه يتجلّى فيها بصورة أوضح، لعوامل عدّة، بينها تسيّد نمط الاستهلاك الترفي و«التحضّر الفوري السريع».

حذارِ الأوهام مع الكيان وألعابه المخادعة

جورج كعدي

التنّين الصهيونيّ لم يسقط بعد ولم يتدحرج رأسه. هو جريح فقط، مأخوذ بسَوْرة غضبه إذ أُصيب في صميم عنجهيّته وجبروته، يخبط بذنبه المعدنيّ العملاق يمنةً ويسرة فيقتل ويدمّر، يلفظ نيراناً غزيرة حارقة ويبلغ صراخه المزلزل عنان السماء. القضاء التامّ عليه يقتضي قطع الرأس، ولا أدري إن كان أحدٌ يدري كيف، بعدما تركناه عرباً وأصحاب أرض وحقّ يبني قلعته طوال عقود غافلين خانعين، حتّى أفاق بعض أهل الحقّ على حقّهم وأقدموا على الفعل التحرّري الأعظم منذ نحو ثمانية عقود من النضال والصراع، أيّ السابع من أكتوبر (2023) المجيد، الباهظ الثمن، العادل والمحقّ في كلّ الأحوال، والمنتفض ضدّ اعتقال شعب بأكمله ومحاصرته وقتله وتجويعه داخل أكبر سجن في الهواء الطلق على وجه الأرض. غير أنّ هذا الفعل التحرّري البطوليّ أفلح في جرح التنّين وتوجيه طعنة إلى صدره... لكنّه لم يُمِتْه فظلّ قادراً على الردّ الانتقاميّ غير المستكين حتّى الساعة.

أكثر ما ينبغي أن نخشاه، هو افتراض أنّ النصر تحقّق على نحو ناجز وتامّ لقوى المقاومة في غزّة وخارجها، وأنّ هزيمة العدو باتت حتميّة ونهائيّة، وأنّ قدراته العسكرية تضاءلت كثيراً، مع أنّ ثمّة في افتراض كهذا بعض الحقيقة، وليس كلّها. أُضعف هذا الكيان الوحش وأُنهك، انكشف جُبن عسكره في مقابل بسالة مقاتلي غزّة الأبطال، اهتزّت جبهته الداخلية الحصينة في الأمن والأمان والاقتصاد، فقد كثيراً من هيبته كياناً منيعاً وجيشاً متفوّقاً، ضُرب في مختلف نواحي مَنَعته ومناعته، بالتأكيد، إنّما ليس إلى درجة ضمان لا عودته إلى ما كان عليه، وهنا يجب عدم المبالغة في تصوير الصمود البطوليّ، والتصدّي العظيم، بأنّه سَحْقٌ ومَحْقٌ لعدوّ مُجرم تدعمه دول تضاهيه إجراماً بالمال والسلاح والإعلام والموقف السياسيّ، والحماية القانونية بالضغط على المحاكم الدوليّة، العدليّة منها والجنائيّة. لم يفقد الكيان الصهيوني بعد كثيراً من أوراق تحالفاته، ومن اللوبيات الصهيونيّة المنتشرة في أنحاء العالم.

يجب الحذر أيضاً من الرهان على خلافات أو تباينات حادّة، بين الكيان المُخترَع والولايات المتّحدة أو بينه وبين بعض الدول الغربية المستميتة في دعمه، مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا. هنا خبث المحتلّ في محاكاة خبث المُستعمِر. المشروع مشترك: السيطرة الكاملة ونهب الثروات، معاداة الإسلام والقضاء على قواه الحيّة وتدجينه وإخضاعه، وإلحاقه تابعاً وخادماً مسلوب الإمكانات والقدرات، تدمير المجتمعات العربية وكيّ وعي شعوبها بالقيم الغربية المستوردة، وإشاعة آفات الاستهلاك والخفة ومظاهر الثّراء وأشكال الترفيه، التي تُنسي الشعوب قضاياها وقيمها الذاتية وثقافاتها. الغزو والسطو ماديّان ومعنويّان وثقافيّان وحضاريّان، في الوقت نفسه، والمؤلم أنّ النظم وأسياد القرار في العالم العربي المُستهدَف ينقادون طوعاً إلى هذا المشروع، ويلتحقون به في تباهٍ جاهل لا يأبه لمصير الأمة جمعاء، وليس لمصير فلسطين فحسب.

وهمٌ آخر يجدر تداركه، هو الانخداع باختلافات أو نزاعات داخل الكيان الصهيونيّ نفسه، من نوع هذا أفضل من ذاك أو هذا مختلف عن ذاك. بيني غانتس ليس في أيّ حال أفضل من بنيامين نتنياهو، وليس يئير لبيد بأفضل من الاثنين معاً. كلّهم يتحدّرون من سلالة صهيونيّة واحدة، نشأت على عقيدة القتل العنصريّ، وسرقة الأرض، وطرد السكان الأصلانيين، وإقامة المزيد من المستعمرات التي أضحى حجمها مقلقاً جداً. ولا أدري إن كنّا نستطيع أن نثق بأصوات منتقدة في المجتمع الإسرائيلي، سواء من العسكريين أو الإعلاميين، المرتفعة بشأن الإبادة الحاصلة اليوم في غزّة، أمثال الصحافي جدعون ليفي، الذي بلغ حدّ نعت المجتمع الإسرائيليّ كلّه بالمجتمع المريض نفسياً، ولا يمكن أن يفهمه أحد سوى محلّل نفسيّ، نظراً إلى اضطراباته وعُصابه وعدوانيته. ورغم أنّه كلام محقّ لصحافيّ إسرائيليّ، له مقال يوميّ أو شبه يوميّ في صحيفة هآرتس، واسعة الانتشار، إلّا أنّ تجاربنا مع هذا الكيان جعلتنا في شك إزاء حرية الرأي فيه، فنخشى أن تكون مظهراً من مظاهر «ديمقراطيته» الزائفة، ودوراً من أدوار «الحرّية» التي يزعمها. لذا يقتضي واجبنا أن نبقى دوماً حذرين.

(ناقد وأستاذ جامعي لبناني)

لماذا تستميت أمريكا لتطبيع سعودي مع إسرائيل؟

لميس أندوني

في حديث أمام المؤتمر السنوي لصحيفة فاينانشال تايمز البريطانية، حدّد مستشار الأمن القومي الأميركي، جيك سوليفان، ثلاثة أهداف يعتمد بعضها على بعض؛ عقد معاهدة دفاع عسكرية مع السعودية، وتحقيق تطبيع سعودي إسرائيلي، وإرساء الطريق إلى قيام «دولة فلسطينية». لكن، وفقاً لسوليفان، فإنّ توقيع معاهدة دفاع مشتركة مع السعودية يعتمد على قبول السعودية بمعاهدة تطبيع علنية مع إسرائيل، فيما تُمهّد أميركا السبل إلى بناء دولة فلسطينية. لا يهمّ واشنطن مِنْ أركان هذه الدولة سوى المُسمّى المطلوب لإزالة العوائق من أجل تطبيع عربي إسرائيلي شامل.

وقف الحرب في غزّة لم يبرز شرطاً أولياً، بناءً على حديث المسؤول الأميركي، وإنّما «تهدئة الوضع» في غزّة، بما يعنيه ذلك من وقع أقلّ تسارعاً لقتل الفلسطينيين، هو جزء من السعي الأميركي، فواشنطن كانت، ولا تزال، مُستعدّة لتقديم وعد بقبولها ودعمها لإقامة دولة فلسطينية مستقلّة، وأيّ وعد في سبيل تسويق التطبيع. فإن بدأت خطة التطبيع بالاكتمال، يصبح النقاش حول دولة فلسطينية خاضعاً للشروط الإسرائيلية؛ ما إذا كانت تريدها دولةً ممسوخةً من دون سيادة أو مقطّعة الأوصال، لا يهمّ، حتّى إن استمرت عمليات التهجير القسري للشعب الفلسطيني.

تحقيق التطبيع مع السعودية، بمكانتها وثقلها في العالمين العربي والإسلامي، سيقزّم الحديث عن دولة فلسطينية، ويجعله هامشياً ثانوياً، فيما تفرض إسرائيل شروطها، وتُبقي هيمنتها، ويصبح الفلسطيني الملوم على العرض الأميركي الكاذب بإقامة دولة فلسطينية. أميركا عدّلت خطّتها الأصلية، فهي كانت تنوي تسويق خدعة دعمها لدولة فلسطينية، لكن الحرب في غزّة اضطرتها إلى أن «تُطمئِن» حلفاءها العرب، فهي الآن تتحدّث عن دولة فلسطينية لديها «مقوّمات» البقاء والاستمرارية، حتّى إن تركت التفاصيل، كما فعلت دائماً، لإسرائيل لتفرض شروطها، ومحددات «الدولة الموعودة»، إلا أنّ عملية طوفان الأقصى، وما تبعها من حرب إبادة ضدّ أهل غزّة، قطعت الطريق. أما تحقيق تطبيع إسرائيلي سعودي، الذي كان وما زال من أولويات الإدارة الأميركية، فلا يمكن أن تقبل السعودية الإسراع بالتطبيع وإسرائيل تستمرّ في تدميرها الوحشي قطاع غزّة وأهله، لكنّ واشنطن لم تيأس، فإنجاز اتفاق سعودي إسرائيلي ضروريّ لفوز جو بايدن بولاية رئاسية ثانية، أو على الأقلّ، بتحقيق إرث ملموس على صعيد السياسة الخارجية. فجعل السعودية توقّع معاهدة مع إسرائيل، يحقّق أكثر من هدف لواشنطن، فالرياض، كما تراها واشنطن، هي مفتاح التطبيع الشامل، ونتحدث هنا عن «تطبيع تحالفي»، يكمّل حلقة الاتفاقيات الإبراهيمية مع الإمارات، والدول التي تبعتها، مثل البحرين والمغرب، لفرض استسلام رسمي عربي كامل بقبول إسرائيل والتحالف معها، ومن دون تحرّر الفلسطينيين.

التطبيع التحالفي يشمل ما يُسمّى تطبيعاً ثقافياً، وتطبيعاً بين الشعوب، أي بمعنى أوضح، قبول الرواية الصهيونية، والمشروع الصهيوني الكولونيالي الإحلالي، وقبول ألا حقّ للشعب الفلسطيني في أرضه. التطبيع كان دائماً مفتاح كسر عزلة إسرائيل ودمجها في المنطقة دولةً أصيلةً، وليس دولةَ استيطان أقيمت على أرض فلسطين التاريخية، واقتلاع الشعب الفلسطيني ومحو هويته. لذلك كان لا بدّ لحلقة التطبيع أن تكتمل وبخاصة بعد الاختراق الكبير، الذي حققته إدارة الرئيس السابق دونالد ترمب، في إبرام الاتفاقيات الإبراهيمية، التي شجعت بايدن على إهمال محاولة بعث ما يُسمّى «عملية السلام»، والتركيز على تحقيق تطبيع سعودي إسرائيلي، يكون مدخلاً لنزع القضية الفلسطينية من الوعي الجمعي للشعوب العربية، وتذويب الحقوق الفلسطينية.

لكن انحياز النظام السياسي الإسرائيلي، اليميني أصلاً، إلى موقع أكثر تطرّفاً وعنصرية، وقيادته حركات المستوطنين، التي تمارس الترهيب وتحاول تهجير الفلسطينيين، وضع الإدارة الأميركية في موقف حرج، لأنّه هدّد بتقويض أهمّ أهدافها؛ وهو التطبيع العربي الشامل الكامل، وإقامة حلف أمني عربي إسرائيلي في المنطقة، بقيادة واشنطن وتل أبيب، لمواجهة نفوذ الصين وروسيا في المنطقة وحسره، ومحاصرة إيران واحتوائها. لذا، سعت إلى تهدئة تداعيات عنف المستوطنين ضدّ الفلسطينيين في الضفّة الغربية واحتوائها، والوصول إلى تفاهمات أمنية، لكن الحكومة الإسرائيلية، وبخاصّة حركات المستوطنين، كان تتحدّى كلّ التفاهمات، لكن ذلك لم يوقف دفع أميركا نحو التطبيع، بل إنّها أعلنت أنّها على وشك التوصل إلى ذلك، قبل أيام، بل حتّى ساعات، من انطلاق «طوفان الأقصى».

> يريد نتنياهو إنهاء حركة حماس أو إنهاء سيطرتها على غزّة، كما يحدث الآن، بعد سيطرة إسرائيل على معبر رفح، بفصل غزّة عن مصر والعالم العربي

فالخلاف بين بايدن ونتنياهو كان، حتّى قبل حرب غزّة، في جزء منه لأنّ هجمات المستوطنين كانت تعرقل استكمال التطبيع العربي الإسرائيلي، وكان موقف نتنياهو، الذي كان متحمّساً جداً للتطبيع مع السعودية، بل لقّبها بـ«جوهرة تتويج التطبيع»، ودمج إسرائيل في المنطقة، ولكنّه كان وما زال غيرَ مُستعدّ لأن يساوم على طموحات إسرائيل التوسّعية، ولا على كبح اعتداءات المستوطنين أو التوسّع الاستيطاني ومداهمات الجيش الإسرائيلي لمدن الضفّة ومخيّماتها، وبيوت في القدس الشرقية. فنتنياهو، وحتّى قبل غزة، احتاج إلى «إنجازات» على الأرض، لتشجيع تحقيق المشروع الصهيوني في إنهاء الهوية الوطنية الفلسطينية، وكذلك لانتصاره داخلياً على محاولات تثبيت تُهم الفساد، وعلى الاحتجاجات ضدّ التعديلات القانونية (المحافظة والاستبدادية) التي تُهدّد حرّيات الأغلبية اليهودية (إذ لا مكان لحقوق متساوية للعرب في الدولة الصهيونية). فجاءت غزّة فرصة لتحقيق نصر مُهمّ، وبخاصة، بعد أن فشلت الحكومة بالتنبؤ بعملية «حماس» النوعية ونجاحها المُذهل في خرق دفاعات الجيش الإسرائيلي، والولوج إلى مستوطنات ومدن كان المفروض أن تكون محميّة ومنيعة على الاختراق.

وعليه، يريد نتنياهو تحقيق نصر، حتّى إن لم تكتمل أهدافه المُعلنة، أي إنهاء حركة حماس، أو على الأقل، إنهاء سيطرتها على غزّة، وفرض نظام أمني تديره إسرائيل في القطاع، كما يحدث الآن، بعد سيطرة إسرائيل على معبر رفح، بفصل غزّة عن مصر والعالم العربي. لكنّ الأهم لنتنياهو أن ينجو هو من إدانته بالفساد، ولذا أصبح مُهتمّاً باستمرار الحرب، حتّى لو ضُحّيَ بتطبيع سعودي إسرائيلي. ففي النهاية، الأولوية لشخص متغطرس مثل نتنياهو لأهدافه الشخصية، وهو يعتقد أنّ الانتصار المأمول في غزّة سيرغم الدول العربية، خاصّة السعودية، على قبول التطبيع، خصوصاً أنّ الوضع العربي، المُستسلم وغير الآبه بمخاطر التطبيع، يُشجّع نتنياهو على الاستمرار في بطشه. فإلى أن يصحو العالم العربي من استكانته للتطبيع (وكأنّ إسرائيل تُهدّد فلسطين فحسب)، وينتبه إلى ما يحدث في الأردن ومصر، وإلى معنى استيلاء إسرائيل على معبر رفح، ضاربة معاهدة كامب ديفيد بعرض الحائط، في حين أصبحت حصّة المياه الأردنية مرتهنة بابتزاز إسرائيل، فإنّ نتنياهو، وغيره، وكذلك واشنطن، لن تشعر بأيّ ضغط لتغيير سياساتها أو ردعها، وإذا لم تُحرّك إبادة جزء من أهل غزّة الدول العربية، فإنّ مستقبلنا جميعاً في خطر.

(كاتبة وإعلامية من الأردن)

كاريكاتير | **كارتون موفمنت**

(عماد سنوني، كارتون موفمنت)

لن يُردع نتنياهو إلا بالعقوبات

مصطفى البرغوثي

كشفت مفاوضات وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى مدى ضعف وهشاشة الموقف الأميركي أمام التعنّت الإسرائيلي، وفضحت إصرار نتنياهو على مواصلة حرب الإبادة الوحشية ضدّ الشعب الفلسطيني. فبعد أن قال الرئيس الأميركي وأركان حكومته إنّ العرض المقدّم من الوسطاء (الولايات المتحدة ومصر وقطر) سخي للغاية، وإنّ العقبة التي كانت تعيق تنفيذه هي حركة حماس، وكرّر ذلك بنيامين نتنياهو والمسؤولون الإسرائيليون، لكنّ «حماس» فاجأت إسرائيل والولايات المتحدة بموافقتها على العرض المقدّم، وأبدت مرونة من منطلق الحرص على وقف نزيف الدم الفلسطيني، وضمان وقف حرب الإبادة الإسرائيلية. ورغم أنّ العرض نصّ على أنّ الضامن لتنفيذه بعد الموافقة عليه هي الولايات المتحدة نفسها، بالاضافة إلى قطر ومصر، إلا أنّ الإدارة الأميركية سارعت بعد الرفض الإسرائيلي، لمّا كانت قد وافقت عليه، إلى استخدام لغة مائعة، وقبلت إعادة فتح الاتفاق للنقاش مجدداً، وساوت بين المقاومة الفلسطينية التي وافقت، وإسرائيل التي رفضت، بعد أن كانت قد وافقت. وترافق ذلك كلّه مع بدء العمليات العسكرية الإسرائيلية في محافظة رفح، وما جرّته من معاناة لا توصف لمائتي ألف من الفلسطينيين المهجّرين في تلك المنطقة، والذين اضطروا للرحيل، للمرّة الخامسة على الأقل، من القصف الإسرائيلي، إلى مناطق لا توجد فيها أماكن تستوعب هذه الأعداد كلّها، ولا يتوفر فيها ما يسد رمق الناس من ماء وغذاء وعلاج. وأمعن نتنياهو في وقاحته وعدوانيته باحتلال الجانب الفلسطيني من معبر رفح، والذي لا توجد فيه قوات عسكرية للمقاومة، رافعاً العلم الإسرائيلي في محاولة مفلسة للبحث عن صورة نصر يأبى أن يتحقق، ومنفذاً لعملية تمسّ الأمن القومي المصري. ولا يوجد ما يدل على أن نتنياهو سيتوقف في المنطقة الشرقية من رفح، فهدفه استكمال تدمير كامل قطاع غزّة، من خلال تدمير المنطقة الوحيدة الباقية في مدينة رفح ومحيطها، واحتلال كامل ممر فيلادلفيا، أي كامل الحدود بين قطاع غزة ومصر.

يبدو الرئيس الأميركي بايدن ضعيفاً تماماً، وأهواؤه موزعة بين خوفه من فقدان الانتخابات القادمة بسبب انكفاء الأصوات العربية والإسلامية نتيجة دعمه للعدوان على غزّة، وبين خوفه من فقدان الأصوات اليهودية، وشدّة ضغوط أعضاء الكونغرس الممولين من لوبي الأيباك الصهيوني، وبين ثورة الشباب الأميركي في الجامعات، التي لم يسبق لها مثيل منذ حرب فيتنام، ضدّ العدوان الإسرائيلي على غزّة، وضدّ الاحتلال والأبارتهايد ومنظومة الاستعمار الإحلالي الاستيطاني، وضدّ مواقف إدارة بايدن. وهي ثورة بدأت تحقق نجاحات في الولايات المتحدة وأوروبا بإجبار الجامعات على سحب استثماراتها من الشركات والاقتصاد الإسرائيلي، في حين يستمر الضغط الطلابي لوقف خدمة الجامعات الأميركية للصناعات العسكرية الإسرائيلية. وفي كلّ أنحاء العالم يتجلى مظهر صارخ للتناقض بين مواقف الشعوب والشباب، ومواقف الحكومات المتقاعسة، إمّا خوفاً من إرهاب اللوبي الإسرائيلي أو رعباً من فقدان سيطرتها على الحكم إن تصاعد الحراك الشعبي للمطالبة بالحقوق الديمقراطية أو الاقتصادية. لن تنجح إسرائيل في كسر إرادة الشعب الفلسطيني أو وقف نضاله، وقد أصبحت قضيته عنوان العدالة الإنسانية في العالم بأسره، ولكنها تستطيع الاستمرار في حرب القتل والإبادة، ولن توقفها إلا إجراءات صارمة بفرض المقاطعة، والعقوبات عليها، وسحب الاستثمارات منها، وهذا ما يعد به الحراك الشبابي العالمي، وولادة حركة عالمية جديدة لمكافحة الأبارتهايد الإسرائيلي في فلسطين في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا، في نهاية الأسبوع الماضي، بما يبشر بتكرار نموذج الحركة العالمية لمناهضة الأبارتهايد التي أسهمت في إسقاط نظام الأبارتهايد العنصري في جنوب أفريقيا، التي لا يتوقّف شعبها وقيادتها ومجتمعها المدني عن إدهاشنا، بسياسة حيوية ونشطة، تتمسك بالمبادئ الأخلاقية، والالتزام العملي والفعلي بالقانون الدولي، بدءاً من التوجه لإدانة إسرائيل على جريمة الإبادة الجماعية في محكمة العدل الدولية، إلى طرد إسرائيل من الاتحاد الأفريقي، إلى دعم نهوض عالمي مدني لفرض العقوبات والمقاطعة على نظام الأبارتهايد العنصري، ومنظومة الاستعمار الاستيطاني الإحلالي.

> لن تنجح إسرائيل في كسر إرادة الشعب الفلسطيني أو وقف نضاله، ولكنها تستطيع الاستمرار في حرب القتل والإبادة

(أمين عام المبادرة الوطنية الفلسطينية)

حرب القطيعة التاريخية والصراع المفتوح

صلاح الدين الجورشي

الحرب التي شنّتها إسرائيل، ولا تزال، على غزّة لن تقف آثارها عند حدود هذه المدينة الصابرة وأهلها المظلومين. فتداعياتها النفسية أعمق بكثير من أطنان القنابل التي سقطت فوق رؤوس أهلها، ودمّرت مُعظم مبانيها، وقضت على مقوّمات الحياة فيها. فالكوارث التي حصلت لن تُمحى من ذاكرة الأطفال، الذين فقدوا الأهل والمأوى والسند والأمان والطعام والماء. إذ يتّفق الخبراء في القول إنّ العدوان الإسرائيلي «ألحق دماراً مادياً هائلاً في القطاع، تجاوز حجم الدمار الذي تعرّضت له مدينة درسدن الألمانية، التي قصفتها قوات الحلفاء عام 1945، خلال الحرب العالمية الثانية».

هناك جيل جديد سيرث مرحلة ما بعد الحرب. جيل ناقمٌ، لا يخاف الموت الذي أحاط به من كلّ جانب، وعاينه في كلّ زاوية، وغرس أنيابه في جسده وأحلامه، حتّى أصبح لا يأبه له ولا يخافه. هذا الجيل لن يسكت عن ماضيه وحقوقه، ولن يتخلّى عن أرضه التي ولد فيها، وسيدفن فيها، مهما طغى المُستعمِرون الصهاينة. يكفي الاستماع إليهم وهم يتحدّثون بثقة أمام الكاميرا عن محنتهم فلا تكاد تميزهم عن الكبار. ثقافتهم السياسية وحتّى العسكرية عالية. فما تعلّمته الأجيال الماضية عن فلسطين وحروبها المتعاقبة، طيلة سبعين عاماً، استوعبه الجيل الجديد خلال الأشهر السبعة الماضية. لهذا قتل الجيش الإسرائيلي الجبان ثلاثة عشر ألفاً منهم حتّى الآن، لأنّه يعلم أنّ حربه القادمة ستكون مع هؤلاء الصبية الذين شرّدهم اليوم وأذاقهم العذاب. هم وقود المعركة القادمة، وهم الذين تراهن عليهم المقاومة الحالية، وتسعى إلى تسليمهم راية الجهاد في مستقبل الأيام. فالفلسطينيون يتوارثون المقاومة جيلاً بعد جيل، كما يتوارثون حبّ فلسطين واللغة والمُعتقد وشجر الزيتون. وقد أثبت التاريخ أنّه مع كل جيل ينمو الحقد، وتقوى الرغبة في الثأر، وتتطوّر أشكال القتال والصمود والتحدّي. وما يحصل الآن في قطاع غزّة أكبر دليل إذا قارناه بما حصل في محطّات القتال السابقة. تبخّر السلام بعد تدمير غزّة. من يراهن على احتمال إقامة صلح مع الدولة العبرية هو واهم. فما فعله الجيش الصهيوني من أفعال متوحّشة، وما بثّته حكومة بنيامين نتنياهو من حقد وكراهية، يعجز القلم عن وصفه وتعداده. ذلك كلّه من شأنه أن يقتلع أيّ رغبة في طي الصفحة وبناء مستقبل مُشترك. لن يكون المستقبل للسلام ما دامت قوى الشرّ تتحكم في توجيه هذا الكيان وتسييره. كلّ ما في إسرائيل من فكر وإعلام ومؤسسات وتعليم ودور عبادة ورياض أطفال وجمعيات ونقابات وشرطة وجيش، كلّه، أو أغلبه على الأقلّ، مُسخّر لتحقيق هدف مركزي واحد، هو تهميش الفلسطينيين وحرمانهم من حقوقهم الدنيا، خطوةً أساسية نحو التخلّص منهم عبر التهجير الاختياري أو القسري، حتّى تصبح فلسطين كلّ فلسطين أرضا يهودية. هذا ليس دعاية أو خطاباً أيديولوجياً، بقدر ما هو برنامج سياسي ينفّذ عبر مراحل، ويشارك الجميع بنسب متفاوتة في تحقيقه.

هذا ما استقر عند كاتب هذه السطور، بعد متابعة ليوميات الحرب على غزّة، والاستماع لعشرات الشهادات والاعترافات التي أدلى بها مثقّفون ومؤرّخون وطلاب ومحاربون قدامى وصحافيون، تجمعهم هوية واحدة من ناحية أنّهم يهود يرفضون الصهيونية، ويرون فيها وباء قاتلاً وتوظيفاً بشعاً للدين والقيم اليهودية الأصيلة. هؤلاء سيكون لهم دور حاسم في تخليص العالم من هذه الأيديولوجيا الخطيرة، القائمة على العنصرية والإقصاء. فالصهيونية كما تجسّدت في حرب إبادة سكان غزّة هي المعاداة الحقيقية للسامية. ويكفي استعراض ما حصل طيلة الأشهر الماضية للتأكّد من أنّ الذين يديرون الشأن السياسي والعسكري والديني والثقافي والإعلامي في إسرائيل هم الخطر الداهم، الذي يهدّد السلم ومنظومة القيم في العالم. من أجل التصدي لهؤلاء تحرّك عقلاء الغرب وحكماؤهم ليساندوا ثورة الطلاب في مختلف جامعاتهم. ما يجري حالياً هو انقلاب في موازين القوى داخل المجتمعات الغربية. هناك عودة العقل والضمير والقيم الإنسانية. لم تَمُتْ حقوق الإنسان كما ادّعى بعضهم. شعار يوحّد النخب المتمرّدة على النظام العالمي المتهالك «فلسطين حرّة» بعد سقوط الأقنعة.

ما بعد رفح وجنوب لبنان

فاطمة ياسين

كان السيناريو العسكري لحرب تموز (2006)، بين إسرائيل وحزب الله، يتكوّن من سلسلة هجمات جوّية قامت بها إسرائيل عبر الطيران أو الصواريخ أو المدفعية بعيدة المدى، ولم تحصل أيّ مواجهة مباشرة بين عناصر الحزب والجيش الإسرائيلي. اكتفى الطرفان بتراشق دقيق وكثيفٍ وفعّال، وقد سقط لحزب الله خلال تلك المواجهات، التي استمرت 33 يوماً، 250 عنصراً بحسب اعتراف الحزب، وانتهت الحرب بقرار أممي (رقم 1701، ويدعو إلى وقف دائم لإطلاق النار ونشر القوات الحكومية اللبنانية في الجنوب بالتعاون مع قوات «يونيفيل» تزامناً مع الانسحاب الإسرائيلي إلى ما وراء الخط الأزرق) لم ينفّذه الحزب، واستعاد عبر إيران تسليحه من جديد. وعاد الوضع إلى الهدوء بين حزب الله وإسرائيل، وصولاً إلى لحظة السابع من أكتوبر (2023)، فنشبت مواجهات جديدة بين الطرفين على خلفية الهجوم الإسرائيلي على غزّة، فصارت إسرائيل تقصف مواقع حزب الله بالصواريخ أو بالطائرات، ويردّ الحزب بصواريخ ومُسيّرات، ولدى إسرائيل القدرة على الوصول إلى شخصيات قيادية من الحزب وتقتلهم مباشرة، ما يعني أنّ هناك اختراقاً إسرائيلياً مع تجاوز عدد الذين سقطوا من الحزب، منذ الثامن من أكتوبر/تشرين الأول، 250 فرداً، وما زالت المنطقة مُشتعلة، وأُخلي طرفا الحدود من السكان، وباتت وقفاً على العسكريين والمُسلّحين. والآن، تجاوزنا مائتا يوم من دون أن يعرف أحد متى يمكن أن تتوقّف هذه المواجهة، ولا سيّما أنّ الحرب في غزّة ما زالت مُستعرة.

رغم أنّ عدد القتلى بين صفوف وقيادات حزب الله، في المواجهات الأخيرة، قد تجاوز اليوم ما أعلنَ عنه الحزب في تموز (2006)، إلا أنّ حزب الله ما زال محافظاً على التواتر القتالي المُنخفض، ورغم أنّ إسرائيل تدفع فاتورة باهظة، تبدو من خلال العدد الكبير للمستوطنين الذين أبعدتهم عن الحدود، إلا أنّها تحافظ كذلك على إيقاع الحرب الهادئة، فهي لا تظهر رغبتها في التصعيد حالياً، ولكنّها في ذات الوقت لا تريد التوقّف تماماً، وتبدو مرتاحةً لاستمرار الوضع الحالي قائماً. رغم حربها في غزّة التي استدعت لها جُلّ احتياطيّها، وأخرجت مخزونها الحربي، وحشدته في مواجهة مقاتلي «حماس»، لكنّ إسرائيل ما زالت تملك عدداً كافياً لمشاغلة حزب الله، والردّ عليه بقوة مناسبة، وأحياناً عنيفة ومُؤثّرة تطاول بنى تحتية ومخازن أسلحة، ناهيك عن قيادات ميدانية فعّالة، كما تلجأ أحياناً إلى ردّ فعل عالي الشدّة، فتقصف أهدافاً ومواقع بشكل متزامن، وكأنّها تحفّز حزب الله ليبقى على وضع الاستعداد طوال الوقت، فيما يبدو كأنّه قياسٌ لمقدار قوة الخصم الحالية. بعد أن أصبحت إسرائيل وحلفاؤها شبه مُسيطرين على طريق السلاح، الذي يمرّ من إيران إلى حزب الله، يبدو أنّ التكلفة العالية، التي تدفعها إسرائيل لتقدير قوة حزب الله، تخفي نيّات قد تكون مماثلة لتلك التي تبيتها لـ«حماس»، وهي تحاول اقتحام رفح وتُمنّي النفس بمعركة أخيرة تخوضها ضدّها. الطريقة التي هاجمت بها «حماس» غلاف غزّة في 7 أكتوبر تبدو مُلهمة، ويمكن أن تغري قادة حزب الله، خاصة أنّ هجوم «حماس» كان «ناجحاً» معنوياً، رغم عدم تبريره سياسياً، وحتّى اليوم، اكتفى حزب الله بهجمات مدروسة ومتفرّقة ومتباعدة زمنياً، يضرب فيها الحدود الإسرائيلية فيقتل جنوداً أو يُفجّر موقعاً، لكنّ هجوم «حماس» يشكّل إحراجاً لمسؤولي الحزب بالقدر الذي يمكن أن يدفعهم لأن يقوموا بمثله، وإسرائيل التي تدرك نفسية الحزب جيداً تعرف أنّه قد يفكّر بتلك الطريقة، وهذا سيقود العقل الاستباقي لديها إلى النظر بجدّية تجاه حدودها الشمالية، بعد أن تقفل ملف 7 أكتوبر. جبهة الشمال مُرشّحة بقوة للاشتعال فيما إذا نجح هجوم رفح، فذلك قد يثبّت بنيامين نتنياهو، ومع استمرار المعارك سينتشر الدمار في مناطق عديدة قد تتجاوز غزّة وجنوب لبنان، وطالما لا يوجد أحدٌ، حتّى الآن، مدّ رأسه، وبدا مُستعدّاً أو مُستعجلاً في إعادة البناء وإدارة المناطق، وبالتالي، ستتشكّل مساحات واسعة من الخراب ستخضع للمساومات، وإعادة توزيع النفوذ.

عن تحوّلات الليبرالية في مصر

أحمد طه

شهد الفضاء المصري، خلال الأيّام الماضية، جدلاً واسعاً على خلفيّة انطلاق المؤتمر السنوي الأوّل لمؤسّسة فكريّة وليدة، في المتحف المصري الكبير، تحت عنوان «خمسون عاماً على رحيل طه حسين: أين نحن من التجديد اليوم؟»، وكان الملمح اللافت هو الحضور الكبير لبعض المُثقّفين المُتمسّحين بالليبراليّة، المحسوبين على «التنويريّين» إيّاهم، من ذوي التوجهات والمواقف «التنويريّة» المُتطرّفة المثيرة للجدل في السنوات الأخيرة. على إثر ذيوع خبر تدشين المؤسّسة «التنويريّة» الوليدة، انطلقت في الفضاء الافتراضي حملة هادرة شعواء، هاجمت بضراوة القائمين على المؤسّسة، وطعنت في أهداف الجهات المموّلة لها، مُطالبة بإغلاقها ومنع نشاطها، باعتبارها تتبنّى توجّهات فكريّة تتصادم مع الثوابت الدينيّة للمجتمع، ومن جانبهم، ردّ القائمون على المؤسّسة بأنّها «تعمل على تطوير خطاب التسامح، وفتح آفاق الحوار والتحفيز على المراجعة النقديّة، وإعادة النظر في الثغرات التي حالت دون تحقيق المشروع النهضوي الذي انطلق منذ قرنيْن»، وكان لافتاً الغياب التامّ للجرائم الإسرائيليّة المتواصلة في غزّة عن أعمال المؤتمر التأسيسي للمؤسّسة.

بادئ ذي بدء، يتعيّن القول إنّ الثوابت الدينيّة والأخلاقيّة للمجتمع، راسخة رسوخ الجبال الرواسي، ومتغلغلة في ثنايا النسيج الاجتماعي والثقافي، ومتجذّرة في عمق التربة الحضاريّة المُجتمعيّة، وليست من الهشاشة التي تجعلها قابلة للخدش، فضلاً عن الكسر، ولا يمكن لكلّ المؤسّسات «التنويريّة» مُجتمعة أن تنال منها أو تهزّها، فما بالنا بمؤسّسة وليدة، يقوم عليها بضعة من «التنويريّين»، الذين يدلّ خطابهم على أنّهم مصابون بتضخّم الذات «التنويريّة»، من الذين يعيشون في أبراج عاجيّة، وعوالم مخمليّة، في حالة انفصال وجداني عن عموم النّاس، لأنّ المجتمع هو الذي يختار ثوابته، وهو الذي يدافع عنها، ودعوات الإغلاق والملاحقات تمنح أهميّة لمن لا يستحقّها، وتصنع من الأقزام أبطالاً من دون أيّ مبرّر. أمّا المفارقة الطريفة، والنقطة التي تستحقّ الالتفات، أنّ الشهر الماضي شهد حلول الذكرى السبعين لحدث تاريخي بالغ الأهميّة، مثّل نقطة مفصليّة في تاريخ مصر الحديث، ألا وهو أزمة مارس (1954)، وقد يبدو للوهلة الأولى أنّ لا صلة بين ذكرى أزمة مارس وبين انطلاق المؤسّسة «التنويريّة» الجديدة، لكن الصلة خفيّة وثيقة، تكمن في التحوّلات التي مرّ بها التيّار الليبرالي في مصر خلال العقود الماضية. يتعيّن القول في البداية، إنّ التيّار الليبرالي، هو الذي حمل لواء المطالبة بالديمقراطيّة والحياة الدستوريّة والنيابيّة في مصر، وإن التيّار الليبرالي في مصر منذ ظهوره لم يكن يوماً كتلة مُصمتة، وإنّما ظهر بأطياف ودرجات شتّى، وسجّلت أطيافه مواقفَ متباينة إلى حدّ التناقض من القضايا الوطنيّة والدينيّة، بيْد أنّ معيار التقييم يكون بالطيف أو الفريق الذي ساد ولقي قبولاً ورواجاً جماهيريّاً، واحتلّ متن المشهد أو حقّق إنجازاً سياسيّاً أو فكريّاً يستحقّ التوقّف، لاستبيان أسباب انتشاره ونجاحه، في مقابل محاولة رصد أسباب انحسار وإخفاق الفريق الآخر، الذي انزوى وظلّ على الهامش. عرف الفضاء المصري في مطلع القرن العشرين الليبراليّة السياسيّة، والليبراليّة الفكريّة، كما عرف الليبراليّة الأوتوقراطيّة، والليبراليّة الوطنيّة، وقد قامت ثورة 1919 على أكتاف التيّار الليبرالي المصري بمدلوله الوطني، ثمّ تبلورت قيادة للثورة، وظهر حزب الوفد بقيادة الزعيم الوطني العظيم سعد زغلول باشا، ليكون بمثابة رأس حربة الحركة الوطنيّة المصريّة، مطالباً بالديمقراطيّة والاستقلال في مواجهة الاستبداد والاحتلال. قدّم الوفد نفسه ممثّلاً الأمّة المصريّة، بكلّ فئاتها وطبقاتها، حاملاً طرحاً فكريّاً رصيناً، وأيديولوجيّة ليبراليّة مُتوازنة معتدلة جرى تمصيرها، إن جاز التعبير، فقد قامت ليبراليّة الوفد على احترام الهويّة الحضاريّة، والتصالح معها، وأولويّة تحرير الوطن، ولم يثبت عن الوفد على الإطلاق (في نسختيْه مع سعد زغلول ومصطفى النحّاس) انجرافه لخوض معارك مُفتعلَة زائفة جوفاء، تحت شعار التنوير أو تحرير العقل أو ما شابه، من شأنها أن تشغله عن هدفه في تحقيق الديمقراطيّة والاستقلال، من دون فصل بينهما. مثّلت الحقبة الليبراليّة (1922 - 1952) العصر الذهبي للحرية الفكريّة، والكلمة المكتوبة في مصر، فقد عرف الفضاء الثقافي المصري كتابات مُفكّرين عديدين من أساطين الليبراليّة، الذين مثّلت كتاباتهم الزاد والعتاد الأساسي للقوى الناعمة المصريّة حتّى يومنا هذا. كتابات كلّ هؤلاء الكبار، على التمايزات والمسافات الفاصلة بينهم، لم تسعَ مطلقاً للصدام بأيّ صورة مع الهويّة الحضاريّة للمجتمع، ولم تجنح مطلقاً إلى «هتك المُقدّس» تحت شعار «التنوير»، ولم تتبنَ فكرة القطيعة المعرفيّة الكاملة مع التراث، بل أجمعت كتاباتهم تقريباً، على احترام الدّين وحضوره في المجتمع، واحترام التراث بدرجة أو بأخرى. الكتابات الليبراليّة في تلك الفترة، كانت تتحدّث عن الدّين الذي يدعم المواجهة مع الغرب المُتقدّم، والذي يُمثّل زاداً حضاريّاً وروحيّاً لا غنى عنه في رحلة السير إلى التقدّم الحضاري، فقد كانت ليبراليّتهم ليبراليّة وطنيّة متصالحة مع الدّين إلى حدٍّ بعيد، لكنّها لم تسقط في وهدة «الأَسْلَمة» أو إعادة اكتشاف الهويّة الحضاريّة، على غرار ما جنحت إليه جماعات الإسلام الحركي. من جهة أخرى، شهدت تلك الحقبة معارك فكريّة ضارية من شتّى الاتجاهات، سجّلتها الصحف الدوريّة، والحقيقة أنّها اتسمت بجزالة خطابها الفكري ولغتها الراقية، وذكر فتحي غانم في كتابه «معركة بين الدولة والمُثقّفين» (الكتاب الشهري لـ«أخبار اليوم»، القاهرة، سبتمبر 1995) أنّ النشاط الصحافي في مصر، في سبتمبر 1951، وصل إلى مرحلة غير عاديّة، فقد كان قرّاء القاهرة يستقبلون كلّ يوم 21 صحيفة، ويختارون كلّ أسبوع بين 121 مجلّة أسبوعيّة، إلى جانب 172 مجلّة شهريّة أو نصف شهريّة.

بعد الانقلاب العسكري في 23 يوليو/ تموز 1952، توالت الأحداث حتّى وصلت إلى أزمة مارس (1954)، التي كانت بمثابة «معركة الليبراليّة الأخيرة»، وانتهت بـ«سقوط الليبراليّة في مصر»، على حدّ وصف عبد العظيم رمضان، بعدما تحالف العساكر مع الإخوان المسلمين في مواجهة القوى الليبراليّة المطالبة بالديمقراطيّة، وعودة الجيش إلى ثكناته، بعدما عقدوا صفقة معهم تضمنّت الإفراج عن قيادات الجماعة مقابل صمتهم، حتّى إنّ مرشد الجماعة حسن الهضيبي، خطب في 30 مارس/ آذار 1954 مهاجماً الأحزاب والمطالبة بعودتها، واصفاً عملها بأنّه كان لـ«وجه الشيطان»، في مشهد سريالي مُفعَم بالغرابة والعجب، وكان ذلك الموقف السلبي من الجماعة، يساوي تماماً تسديد الحِراب إلى صدر الحياة الليبراليّة في مصر، وفق تعبير رمضان. وانتهت المعركة بالإجهاز على الليبراليّة الوطنيّة، بشقّيْها السياسي والفكري، وهنا سجّل فتحي غانم آثار المعركة قائلاً: «في إبريل 1954 انشغل المُثقّفون بضربات متلاحقة.. حلّ مجلس نقابة المحامين.. أحكام بالسجن 10 و15 عاماً على محمود أبو الفتح وأحمد أبو الفتح، صاحبَي وكاتبَي صحيفة (المصري)، وسحب رخصة إصدارها، وقد صدر آخر عدد من الصحيفة يوم 4 مايو 1954، وبعد أيّام صدر يوم 26 مايو القرار النهائي بإلغاء أيّة صحيفة حزبيّة، وهي في مجموعها 42 صحيفة ومجلّة، غير صحافة الشيوعيين التي توقّفت من قبل، فلمّا جاء شهر سبتمبر بدأت الحملة ضدّ الجامعة وطُردَ 450 أستاذاً ومُدرّساً».

وهكذا، فقد دكّ نظام 23 يوليو العسكريتاري بسنابكه الغليظة، كلّ جوانب الفضاء المصري، هادماً كلّ البنى السياسيّة، والمجتمعيّة القديمة، من أحزاب، ونقابات، وجمعيّات، ساحقاً كلّ ما بنته الحركة الوطنيّة المصريّة طيلة قرن ونصف قرن من الزمان، ولأنّ الليبراليّة بطبيعتها لا تعرف العمل «السرّي»، فلم يعد على المسرح في تلك الفترة إلا دولة 23 يوليو (1952) ممثّلة في أجهزتها الأمنيّة، وفي تنظيماتها الدولتيّة من جهة، وتنظيم الإخوان المسلمين من جهة أخرى، في ثنائيّة صراعيّة ممتدّة، وحدث انقطاع جيلي وفكري كبير في مسيرة الليبراليّة الوطنيّة، حتّى جاءت السبعينيّات.. وهو أمر يستحقّ حديثاً آخر.

> كتابات الحقبة الليبراليّة (1922 - 1952) لم تسعَ للصدام مع الهويّة الحضاريّة للمجتمع، ولم تجنح مطلقاً إلى «هتك المُقدّس» تحت شعار «التنوير»

(كاتب مصري)

ثورة جيل لا معركة فصيل الجبهة الثامنة

ياسر أبو هلالة

في الشهر الثامن من «طوفان الأقصى»، اكتملت ثماني جبهات ضدّ العدوّ امتدّت على مساحة الكوكب، فمن ضاقت بهم الأرض بما رحبت، وصُبّت عليهم أطنان القنابل في الأنفاق والشوارع والحارات، وتواصل حصارهم المُطبق الذي حرمهم ضرورات الحياة، دواءً وغذاءً وماءً، وصرفاً صحيّاً ومحروقاتٍ، لا ضرورات المعركة من سلاح وذخيرة. هؤلاء، اتسعت أمامهم آفاق لم تفتح في تاريخ الصراع العربي الصهيوني، وفتحت جبهة لم تكن في البال.

الأولى جبهة غزّة، لا تزال تقاتل وتبدع في المواجهة، وبحسب «يديعوت أحرونوت» فإنّ عدداً كبيراً من مقاتلي «حماس» غادروا رفح باتجاه خانيونس(!) وكأنّه لم يمسسهم سوء، هذا كلّه، وسط حصار جوي وبري وبحري. ومن دونها جبهات: الضفّة ثانية، وحزب الله في لبنان وسورية ثالثةً، واليمن رابعةً، والعراق خامسةً، وإيران سادسةً، ومحكمة العدل الدولية سابعةً، والثامنة جبهة في الجامعات، ولعلّها الجبهة الأكثر أهمّية، التي هزّت العدو استراتيجياً، فالجامعات الأميركية هي من دفع الرئيس جو بايدن إلى قراره، الذي يمكن وصفه بالتاريخي، تقييد تصدير السلاح إلى إسرائيل، وهو قرار مفاده، بحسب المحلّل السياسي لـ«يديعوت أحرونوت»، نداف إيال، أنّ «بايدن عملياً قرّر إنهاء الحرب»، ونقلت هيئة البثّ الرسمية عن مسؤول إسرائيلي: «قد نغيّر خططنا العسكرية بسبب عرقلة الولايات المتحدة شحنات الأسلحة». القناة 12، وصفت القرار بـ«الصفعة على الخدّ من إدارة بايدن، الهدية التي انتظرها يحيى السنوار».

في هذه الحرب بدا واضحاً أنّ إسرائيل تعتمد بالكامل على أميركا في خوض الحرب واستمرارها، سواء في القنابل الخارقة للتحصينات أو في الحماية من الصواريخ والمُسيّرات أو في المعلومات الاستخباراتيّة الدقيقة أو في التنصّت أو في تأمين الحماية من القرارات الدولية، من خلال مجلس الأمن ومحكمتي العدل الدولية والجنائية الدولية. أرسلت الولايات المتحدة عشرات الآلاف من القنابل وقذائف المدفعية والذخائر الأخرى إلى إسرائيل، في الأشهر الأولى من الحرب. وجاءت معظم هذه الأسلحة من مبيعات عسكرية أميركية تمّت الموافقة عليها مسبقاً، ودُفع ثمن معظمها مليارات الدولارات من تمويل الحكومة الأميركية لدعم إسرائيل. نظّمت واشنطن أكثر من مئة عملية نقل أسلحة فردية إلى إسرائيل. الولايات المتحدة زوّدت إسرائيل بقنابل كبيرة خارقة للتحصينات، من بين عشرات الآلاف من الأسلحة الأخرى وقذائف المدفعية. وقال المسؤولون إنّ موجة الأسلحة، بما في ذلك ما يقرب من 15 ألف قنبلة و57 ألف قذيفة مدفعية، بدأت بعد وقت قصير من هجوم 7 أكتوبر/ تشرين الأول (2023)، واستمرّت في الأيام الماضية. ولم تكشف الولايات المتحدة من قبل العدد الإجمالي للأسلحة التي أرسلتها إلى إسرائيل، ولا نقل مائة قنبلة «BLU - 109»، وهي قنبلة خارقة للتحصينات، تزن ألفي رطل. يُظهر الجسر الجوي لذخائر بمئات ملايين الدولارات التحدي الدبلوماسي الذي يواجه إدارة بايدن. وتحثّ الولايات المتحدة حليفها الأكبر في المنطقة على النظر في منع وقوع خسائر كبيرة في صفوف المدنيين، أثناء إمداده بعديد من الذخائر. يكشف حجم السلاح هذا أهمية قرار التقييد، ولو كان قراراً مؤقّتاً، ومن المفارقة أنّه غداة قرار تقييد تصدير السلاح وجّه 11 عضواً في الكونغرس الأميركي، الخميس الماضي، رسالة إلى الرئيس بايدن، زعموا فيها أنّه لا يتصرف بما فيه الكفاية ضدّ محكمة العدل الدولية في لاهاي في تحركاتها ضدّ إسرائيل، وجاء فيها: «نكتب للتعبير عن قلقنا بشأن التقارير الأخيرة حول النيّة المحتملة لمحكمة العدل الدولية في لاهاي لإصدار أوامر اعتقال ضدّ رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير الدفاع ورئيس الأركان... نطلب منكم الوقوف ضدّ تحركات المحكمة المتوقّعة وإدانتها. عليكم أن تفعلوا المزيد أمام المحكمة».

سخر نتنياهو، خلال الأسابيع الماضية، من تسريبات وسائل الإعلام الأميركية بشأن احتمال فرض تقييد أسلحة، وصار يتحدّث عن زيادة إنتاجات الصناعات العسكرية الإسرائيلية الداخلية. وكعادته، شكّل لجاناً، وهذه اللجان لا تجتمع أو لا تتّخذ قراراً، ورافقت ذلك تسريبات في الإعلام الأميركي والإسرائيلي عن حجم الصفقات المُنفّذة. ما أعلنه الرئيس بايدن أهم إعلان في تاريخ العلاقات العسكرية بين إسرائيل والولايات المتحدة. سبق لأميركا أن فرضت حظر أسلحة على إسرائيل خلال العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، لكن مع فارق مهم جدّاً. في ذلك الحين، لم تكن إسرائيل تعتمد على السلاح الأميركي بالمطلق. والقرار الأميركي يشكّل إغراءً لكلّ الدول الغربية التي تصدّر السلاح لإسرائيل، وقد بدأت كندا وبريطانيا، وغيرهما، خطوات شبيهة. ما كان ذلك ليكون، لولا جبهة الجامعات التي فتحت على الرئيس الأميركي، فهو يدرك أنّ هؤلاء الطلبة قادرون على حسم نتيجة الانتخابات. ليس من خلال المزاج الثوري العام الذي صنعوه فحسب، بل من خلال التصويت المنظّم في الولايات المتأرجحة أيضاً، وبخاصة ميشيغن، التي صوّت مئة ألف فيها ببطاقة بيضاء، احتجاجاً على سياسته في غزّة. وعبّر نتنياهو عن استيائه بتسريب عبر اسمه المُستعار «المصدر السياسي» أنّ بايدن «باع إسرائيل من أجل ميشيغن».

تعتبر ميشيغن حالة فريدة، إلى حدّ ما، بسبب العدد الكبير من السكان العرب الأميركيين في الولاية، الذي يوفّر نواة مُتحمّسة بشكل خاص لحركة الاحتجاج. لكن العداء الطلابي للحرب امتد إلى نطاق واسع من الناخبين الشباب ذوي الميول اليسارية، الذين يُعوّل عليهم الديمقراطيون. وقال ناشط لـ«نيويورك تايمز» إنّه في ميشيغن، على سبيل المثال، هناك حوالي ثمانين مجموعة جامعية تشكّل جزءاً من تحالف التحرير، بما في ذلك منظّمات تمثّل الطلاب السود واللاتينيين والآسيويين واليهود. وفي الاتجاه نفسه، قال لي بن رودس، الذي يشارك في استضافة بودكاست شهير يستهدف في المقام الأول الشباب الليبراليين «Pod Save the World»، إنّ الأمر لا يقتصر على «الأميركيين العرب والمسلمين في ميشيغن أو اليساريين في السياسة الخارجية فحسب... إنّه هذا النوع من التيار السائد للجزء الشاب من التحالف الديمقراطي». «فايننشال تايمز» قارنت الاحتجاجات بنظيرتها ضدّ حرب فيتنام، التي خلقت خلفية ضارة لمؤتمر الحزب الديمقراطي في عام 1968، وساعدت في تمهيد الطريق لانتصار الجمهوري ريتشارد نيكسون على هيوبرت همفري، في السباق إلى البيت الأبيض، في وقت لاحق من ذلك العام: «قل كلمتك جو بايدن ضدّ دونالد ترامب: أخبرنا كيف ستؤثر عليك الانتخابات الأميركية لعام 2024، مع أقل من أربعة أشهر قبل انعقاد المؤتمر، يسير بايدن على خط رفيع للغاية بين إدانة الاحتجاجات غير المقبولة وعدم تنفير الناخبين التقدّميين الشباب، الذين يحتاجهم للمشاركة».

وبحسب «أكسيوس» اعتقل في أميركا أكثر من 2900 شخص خلال الاحتجاجات المُؤيّدة للفلسطينيين، في 61 حرماً جامعياً على الأقل، في جميع أنحاء الولايات المتحدة في الأسابيع الأخيرة. وفي استطلاع نشره «أكسيوس»، كان واضحاً أنّ الهدف منه هو إقناع بايدن بعدم أهمية انتفاضة الجامعات، لكن ظهر العكس، فصحيح أنّ أولوية القروض الجامعية تتقدّم القضية الفلسطينية، لكن لا توجد قضية تنافسها في السياسات الخارجية، وفوق ذلك، لم ينتفض الطلبة احتجاجاً على أقساط الجامعة والقروض، ولا من أجل الرعاية الصحية، وغيرها. انتفضوا من أجل فلسطين، فالقضية لم تعد هجوم 7 أكتوبر، ولا ما رافقه من أكاذيب ودعشنة «حماس»، ووصم الفلسطيني بالإرهاب، بقدر ما عادت إلى مربّعها الطبيعي، قضيةَ عدالة تستفزّ الضمير الإنساني، تذكّر بانتفاضة الطلاب ضدّ الحرب في فيتنام، وغيرها من قضايا كبرى. لكن أغلبية من المشاركين، في آخر استطلاع، تحت سن 45 عاماً، أيّدوا الاحتجاجات (40%)، وكانت نسبة الديمقراطيين 46%، وفي بداية الحرب، برّر 51% من الشباب العنف الذي مارسته «حماس» في 7 أكتوبر، بالظلم الذي تعرّض له الفلسطينيون.

> جاء فصيل فلسطيني وفجّر الصاعق، الذي أشعل ثورة جيل تتجاوز معركة فصيل، وهذا الفصيل ينتمي مقاتلوه إلى جيل الجامعات
>
> فرضت واشنطن حظر أسلحة على إسرائيل خلال العدوان الثلاثي (1956)، لكن في حينه، لم تكن إسرائيل تعتمد على السلاح الأميركي بالمطلق

منذ سنوات كانت ثورة الجيل تختمر، حتى جاء فصيل فلسطيني وفجّر الصاعق الذي أشعل ثورة جيل تتجاوز معركة فصيل. وهذا الفصيل ينتمي مقاتلوه إلى جيل الجامعات وهم بين 18 و30 عاماً. وهم مقاتلون لم يعرف العالم نظيراً لصبرهم وبأسهم وشجاعتهم، وإيمانهم وأخلاقهم، شكّلوا نموذجاً للعالم الذي يتعاطف مع الضحايا، لكن ما يلهمه هم الأبطال. وامتدت الثورة الطلابية خارج أميركا إلى أوروبا، وبحسب «فايننشال تايمز»، فإنّ السلطات «ليست سعيدة تماماً بهذه الاضطرابات». السياق: أدى تفريق الاحتجاجات المؤيدة لفلسطين في جامعة كولومبيا في نيويورك، والتي بدأت الشهر الماضي، إلى تحفيز الطلاب في جميع أنحاء أوروبا، الذين يطالبون، أيضاً، المؤسسات الأكاديمية، بقطع العلاقات مع إسرائيل، واتخاذ موقف في الصراع المستمر... فرّقت الشرطة الألمانية متظاهرين أقاموا معسكراً في جامعة برلين الحرّة. ووجهت الجامعة اتهامات بالتعدّي على ممتلكات الآخرين والتخريب، وفي هولندا المجاورة، فضّت الشرطة مظاهرة مماثلة، في وقت سابق من ذلك اليوم، في جامعة أمستردام، واعتقلت عشرات الأشخاص. وفي بروكسل، احتلّ الطلاب مبنى الجامعة الحرّة الناطقة بالفرنسية، وطردت الشرطة في فرنسا بشكل متكرّر المتظاهرين من معهد العلوم السياسية الشهير في باريس. وقد لفت هذا الأمر انتباه المستويات العليا في فرنسا، إذ حذّر رئيس الوزراء غابرييل أتال من «السخط الانتقائي»، الذي «يجب أن يتوقف من جانب أولئك الذين يرفعون صوتهم دائماً ضدّ إسرائيل، ولكنّهم لا صوت لهم في مواجهة حماس وتجاوزاتها». في أيرلندا، قام الطلاب، الذين يخيّمون في أراضي كلّية ترينيتي في دبلن، بمنع الوصول إلى مخطوطة كتاب كيلز القديمة المُخزّنة هناك. وقالت «ترينيتي» إنّها «تتضامن مع الطلاب في رعبنا مما يحدث في غزّة»... واحتجاجات في جامعات في النمسا وفنلندا والدنمارك وإسبانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة.

ودخلت جامعات سويسرية على خط الاعتصامات والاحتجاجات تضامناً مع غزّة، بعد أن امتدّت احتجاجات جامعة لوزان إلى جامعات أخرى، تخشى رئيسة الجامعات السويسرية، لوسيانا فاكارو، «من تدهور الوضع»، كما تقول. وتضيف: «علينا أن نستعد لانتشار الاحتجاجات إلى أبعد من ذلك». وبعد جامعة لوزان، احتلّ جامعة جنيف، والمدارس الفيدرالية للفنون التطبيقية في زيورخ ولوزان، طلاب مناصرون لفلسطين. هل نتوقع أن تنتشر الحركة بشكل أكبر في المستوى الوطني؟

خلال الأسابيع القليلة الماضية، ظهرت معسكرات احتجاج مؤيّدة للفلسطينيين في سبع جامعات، على الأقلّ، في جميع أنحاء أستراليا، والهند، وكندا، وغيرها. هذا كلّه، وجامعات أكبر بلد عربي مجاور لغزّة لم تتحرك. إن تحركت فكلّ شيء سيتغير.

(مدير سابق لقناة الجزيرة)

ليس بديلاً للا تحاد المغاربي... إطار استراتيجي فعّال للتبادل

محمد سي بشير

قرأت كثيراً ممّا كُتب عن اجتماع تونس، بين الجزائر وتونس وليبيا، وبعيداً عن التّجاذب المُفرّغ من المصداقية والجدل غير الجاد أو السياساوي، أودُّ الإدلاء، هنا، بدلوي من دون الادعاء أنّني أمثّل أحداً أو جهة مُحدّدة، ومن دون الانتصار لأحد على آخر، لأنّ الخاسر الأوّل والأخير، لو أنّ الاجتماع كان حلفاً بديلاً عن الاتحاد المغاربي، هو المنطقة برمّتها. في النّتيجة، ستنطلق المقالة من واقع اتحاد مغاربي ميّت سريرياً، ثمّ الانتقال إلى جملة التحدّيات التّي تواجهها المنطقة، وصولاً إلى إقرار الحاجة المُلحّة إلى إطار للتّبادل، يُعوّض الفراغ الذّي يكون وبالاً على المنطقة. من السّذاجة الظن أنّ ثمّة، الآن، مؤسّسة اسمها اتّحاد المغرب العربي يمكن أن يكون موجوداً، ولو شكلياً، إذ توقّف الاتحاد في مساره التّكاملي عن أيّ نشاط، فهو لم يحلّ الإشكاليات التّي كان يمكن لها أن تجعل منه بناءً توازنياً، مع ضفّة شمالية متوسّطية لم تصدّر إلينا إلّا مبادرات مستقطبة واتّفاقيات شراكة موجّهة إلى خدمة مصالح تجمُّع اقتصادي أوروبي كبير جدّاً، وحتّى تكون الصُّورة قاتمة أكثر، فإنّ طرفاً مهمّاً في الاتحاد المغاربي، هو ليبيا، دخل متاهة أزمة أمنية وسياسية بعد رحيل نظام القذّافي، وتحوّلت الثورة إلى تحارب داخلي مستمر، بفواعل إقليمية ودولية زادت من وتيرة الخلاف السياسي.

لم تكتف المنطقة بهذا الكمّ كلّه من أسباب التّوتّر، لتشتعل منطقة السّاحل بانقلابات عسكرية، وبتفاعلات إقليمية ودولية أضحت تُشكّل تهديداً وجودياً، خاصّة أنّ من أبعادها ذلك التّناقض بين الموارد الشّحيحة والقوّة السّكّانية (نتحدّث، هنا، عن نصف مليار ساحلي، في حدود 2050)، من ناحية، وأنّ المنطقة مورّد حيويّ، في المستوى الطاقوي والمعدني للاقتصاد الغربي الرّأسمالي، من ناحية أخرى، إضافة، من ناحية ثالثة، إلى ذلك التفاعل الشّديد من قوى دولية (روسيا) وإقليمية (تركيا)، تريد تغيير قواعد اللّعبة على حساب سياقات الأمن الحقيقية في شمال أفريقيا والمنطقة الساحلية - الصحراوية، برمّتها. تشكّل تلك التفاعلات كلّها تحدّيات أمام المنطقة، إن لم يُنظر إليها من منظور أمني/دفاعي مشترك على المدى القصير، وبما أنّ الطّبيعة تخشى الفراغ، فإنّه من المستحيل، مع الموت السّريري للاتّحاد المغربي، أن تبقى المنطقة من دون مبادرات تملأ فراغ الانسحاب الفرنسي، والقدوم غير المُرحّب به، حقيقة، لفاعلين يبرزون مصالح غير متّسقة مع فاعلي المنطقة الكبار؛ الجزائر والمغرب، بصفة أولى، ليكون الأمر مُؤدياً، طبيعياً، إلى محاولات تحرّك لبناء أُطُر عمل من فاعلي المنطقة الآخرين، وهم يشكّلون جزءاً من البناء التّكاملي المغاربي، بقصد التّعرُّض لتلك التّحدّيات، مع الاعتراف بأنّ ثقل التوتّر يبدأ من الجنوب الشّرقي للجزائر، أي ليبيا، و ينتهي إلى السّاحل، ما يعني أنّ الأطراف الثّلاثة، الجزائر وتونس وليبيا، تكون، هنا، أطرافاً معنيّة ومهتمّة، ويجب عليها أن تتحرّك في حال جمود الإطار التكاملي المغاربي الحالي، الذّي كان يمكن له، لو كان في سياق التفاعل الطبيعي، أن يكون هو الإطار الفاعل لرفع التحديات ومواجهة التهديدات.

لنحاول، هنا، التركيز على إحدى إشكاليات الاجتماع، وهي تلك المُتّصلة بالمياه الجوفية المشتركة بين البلدان الثّلاثة، إذ تشير كلّ المعطيات إلى أنّ الخطر المستقبلي، في العالم وليس في المنطقة فقط، هو الأمن المائي، لأنّ المنطقة تعاني شُحّ الأمطار، ويجب عليها أن تُسيّر، في مقاربة علمية ومثالية، المياه الجوفية (يقع ثلثا تلك المياه في الجزائر والبقيّة بين تُونس وليبيا)، ولهذا، كان من بين النّقاط العملية الأولى لاجتماع تونس تفعيل أُطُر التسيير المُشترك لتلك المياه وهو إطار، بهذه الصّفة، لا يشكّل خطراً على البناء التكاملي المغاربي، بل إطارَ عملٍ مُصغّراً لإشكالية تهمُّ الأطراف الثلاثة، بصفة أولوية. من ناحية، ثانية، هنا، أمنياً و دفاعياً، حتى مع تحبيذ أن يكون هناك تعامل مغاربي مع إشكاليات ذات طبيعة أمنية و دفاعية، فإنّ التّفاعلات الخطيرة تأتي من احتمال عودة الصّراعات المسلّحة إلى ليبيا وانتشارها، كما كانت من قبل، إلى الساحل، وذلك مسارها وسياقها، منذ انقلاب مالي في 2012، وإذا أُضيف إلى التّفاعلات الصّراعية توقيع الدُّول الأوروبية ميثاق الهجرة، الذّي يجعل من دول الضفّة الجنوبية مناولاً، لمصلحة الاتحاد الأوربي، في إشكالية الهجرة، مع ما لتلك المناولة من أخطار التّعامل مع جحافل المهاجرين وتهديد توطينهم (في سواحل الضّفّة الجنوبية للمتوسّط) أو منعهم بالقوّة من محاولة الهجرة نحو الشّمال، إلى إيطاليا بصفة خاصّة، عبر تونس وليبيا، فإنّ ذلك كلّه يشكّل عاملاً قوياً ومحفزاً، استراتيجياً، لتشكيل إطار تفاهم، ولتبادل الفِكَر والإدراكات بين تونس والجزائر وليبيا، ولا يعني أبداً، أنّه تقويض لاتّحاد مغاربي لا يعمل، منذ فترة، ويجب أن تتعرّض الدُّول المعنية بتلك الإشكاليات إلى تلك التحديات، وترسم سياقاً لمواجهتها، بصفة استعجالية وعلى المدى القصير.

هناك ناحية ثالثة تحتم ذلك الإطار المُكمّل للاتّحاد المغاربي، وتشير إلى جملة التّغيُّرات التّي تحدث في منطقة السّاحل وتداعياتها المباشرة على شمال أفريقيا، فهناك انقلابات، وإعادة تشكيل تحالفات، وانسحاب فاعل تاريخي من المنطقة، هو فرنسا، إضافة إلى عداء جديد بدأت ملامحُه في البروز هو استعداء فاعلي شمال القارّة، بدءاً بالجزائر، وادّعاء أنّ الأزمات مكمنها في تفاعل دولة كبيرة، مثل الجزائر، مع إشكاليات السّاحل، وهي كلُّها عوامل تستدعي التّفكير في البدء برفع تلك التّحدّيات، والتّعامل معها على أنّها تهديدات حقيقية، وليست مُحتملة، تستوجب، بالنتيجة، البدء في التّحرُّك حتّى لو استدعى الأمر التّحرُّك الجزئي، بسبب العلاقات المقطوعة بين الجزائر والمغرب، والحاجة المُلحّة إلى إطار مكمّل للاتحاد المغاربي، يملأ ذلك الفراغ في التّفاعل مع إشكاليات ذات طبيعة وجودية، حقّاً. ذلك هو واقع الاتحاد المغاربي إذاً، وتلك هي جملة التّحدّيات والإشكاليات ذات الطبيعة الوجودية التي تخصّ الاتحاد المغاربي، وكما يقول المثل: ما لا يُدرك كلُّه لا يُترك جُلُّه، وعليه، فإن الإطار الذّي يُبدئ العمل من خلاله، بين البلدان الثّلاثة، لا يشكّل بديلاً للاتّحاد المغاربي، الذّي يبقى الإطار الحُلُم، إذا صحّ التّعبير، في انتظار أن تستفيق كلّ الإطراف لحيوية العمل المشترك في مواجهة ما يجري في جوارنا الجيو سياسي، خاصّة نحو الجنوب، مع إصلاح ما يكون مُشكّلاً لخلافات بين الأطراف وترحيلها باعتبار الطبيعة الوجودية للأزمات والتّحديات الحالية، ولهذا سارع وزير الخارجية الجزائري، أحمد عطاف، إلى التّصريح بأنّ الإتحاد المغاربي ليس مُستهدفاً من الإطار الثّلاثي، الذي انطلق العمل من خلاله، ذلك أنّ المواجهة فورية لكلّ ذلك الكمّ من الإشكاليات والتّحدّيات بصفة استعجالية، وربّما يكون التّنظيم الزّمني للاجتماعات على مستوى القمّة (كلّ ثلاثة أشهر)، والانطلاق الفعلي في معالجة الملفّات المشتركة (الاجتماع بشأن إشكالية المياه ثمّ الحديث بصوت واحد في اجتماع روما حول الهجرة)، من أسباب ترجيح تأكيد أنّ الإطار الثّلاثي هو مجرّد إطار عمل يتّصل بالقضايا ذات الاهتمام المشترك والمستعجل.

> الخطر المستقبلي هو الأمن المائي، لأن المنطقة تعاني شُحَّ الأمطار، ويجب عليها أن تُسيّر، في مقاربة علمية ومثالية، المياه الجوفية
>
> إنّ التفاعلات الخطيرة تأتي من احتمال عودة الصراعات المسلحة إلى ليبيا وانتشارها إلى الساحل

طبعاً، من كلّ ما تقدّم، لا يمكن الحديث إلا عن اتحاد مغاربي يبقى الإطار الأمثل للعمل المشترك، ولكن، بسبب كلّ الإشكاليات التي أشير إليها، فإنّ العمل الاستراتيجي لا ينفكّ عن التّفاعل، حتّى مع وجود قطيعة بين أطراف ذلك المنتظم، ولعلّ الإطار الثّلاثي يكون هو القاطرة التّي ستقود إلى إعادة الحياة للإدراك المشترك بأنّ ثمّة تحدّيات وجودية تستدعي المواجهة التّكاملية، وبأنّ الخلافات لا تفسد للودّ قضية بترحيل المُستعصي منها، بسبب، أعيد وأكرّر، الطّبيعة الوجودية لما تواجهه المنطقة من تحدّيات كبرى، خاصّة تلك المتّصلة بإعادة تشكيل التّحالفات، في غياب مواجهة مشتركة بين الفاعلين المهتمين والمعنيين، بصفة حقيقة وإستراتيجية، بشؤون المنطقة وأزماتها.

(أستاذ جامعي جزائري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads